

الخاتمة العامة

تعالج هذه الدراسة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق إستراتيجيتها على عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، حيث تم إسقاط هذه العلاقة السببية التي تربط بين هذين المتغيرين على دولة البرازيل التي تعد تجربتها في نقل المعارف و التكنولوجيا من أقدم و ابرز التجارب كما أن التحول الكبير الذي شهدته اقتصادها في الآونة الأخيرة جعل منها موضعا خصبا لدارسي الاقتصاد بغية الاستفادة من تجربتها التي أصبحت رائدة و خصوصا في القضاء على المديونية و التحول من اقتصاد منهك إلى اقتصاد ناشئ.

بعد أن خصصنا في الفصل الأول عرضا تحليليا ماهية الشركات المتعددة الجنسيات وتطورها ، لاحظنا أن هناك اختلافا في تسمية هذه الشركات وكذا تنوعا و تعددا في التعاريف التي عنت بإظهار كنهها للعيان ، لكن كل هذا لم يؤدي إلى الجدل الذي يشكل عائقا في سبيل تحديد المفهوم الشامل للشركات وإظهار المؤشرات التي تستخدم من أجل التمييز بينها من حيث نموها ونجاحها، عن طريق أهم ما يميزها عن نظيراتها الوطنية ، فالميزة الأساسية لهذه الشركات هي مزاوله نشاطاتها و عملياتها في عدة دول متخطية الحواجز والحدود القومية . كما أنها تمتلك استراتيجيات عالمية جد فعالة في إدارة مختلف أنشطتها وإيراداتها الاقتصادية والفنية جعلت منها تبسط سيطرتها على الاقتصاد العالمي ، وفي نفس الوقت تمتلك فروعاً إنتاجية بالخارج إضافة إلى تعدد ت أصناف وأتمات تسييرها كالنمط المركزي واللامركزي والنمط الشبكي. وعملها ضمن هياكل تنظيمية محكمة ومدروسة، جعلت منها القوة المحركة للاقتصاد العالمي الذي أضحى مبنيا على موجة تدفقات رؤوس الأموال الهائلة وانسياب التكنولوجيا والمهارات والثقافات، غير أن هذه الكيانات العملاقة لم تصل إلى هذا الشكل المتطور إلا بعد تدرجها عبر مراحل فمن شركات تخدم المصالح الاستعمارية في القرن السادس عشر عن طريق التجارة إلى شركات تنشط في قطاعات اقتصادية ثانوية وتنتج خارج حدودها في بدايات الثورة الصناعية هروبا من المضايقة في أوطانها أو تجاوزا للقوانين الحمائية و الردعية لمنتجاتها ، مروراً بمرحلة عمها السبات و التقهقر و التي كانت شبهه رحم حوى جنينا سرعان ما سيبصر النور بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية مؤذناً بقدوم ماردر سوف يهيمن على الاقتصاد العالمي.

فبعد انقشاع ضباب الحرب العالمية الثانية وبظهور بوادر نهج اقتصادي جديد في الخمسينيات والستينيات يتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية بين الدول وظهور فكرة دورة حياة المنتج في تطوير و إدخال العامل التكنولوجي على المنتجات ومحاولة التوسع وإيجاد أسواق جديدة بفعل تقلص القديمة عن طريق تحرر البلدان و تقهقر المد الاستعماري ، بالاضافة إلى سياسة إعادة تعمير أوروبا من طرف الشركات الأمريكية بفضل ما تمتلكه من التكنولوجيا العالية وسعيها منها في تدويل أنشطتها وتراجع الشركات الأوروبية عن دورها كشركات عالمية كانت تسيطر على الاقتصاد العالمي بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية التي دمرت اقتصاديات القارة العجوز، التي سرعان ما ستعاود النهوض من كبوتها هي و إمبراطورية الميغا اليابان لتزاحم العملاق الأمريكي عن طريق شركاتها العملاقة التي سوف تصول و تجول في أنحاء العالم الاقتصادي جاعلة منه قرية صغيرة بتنامي امتلاكها للتكنولوجيا و العلم الذي سرعان ما سيتطور و يصبح المحرك الأساسي للاقتصاد الذي يعرف بإقتصاد العولمة و ثورة المعلومات .

هذا ما جعل أصحاب الدراسات الاقتصادية لا يحاولون فك طلاسم هذه الشركات، عن طريق تبني جملة من النظريات التي حاولت فهم سلوك هذه الظاهرة و إبراز أهم دوافعها إلى الانطلاق خارج أوطانها و تبنيتها ظاهرة تدويل الإنتاج التي عرجنا على أهمها في الفصل التمهيدي بغية إلقاء الضوء على نواياها و إظهار جانب من استراتيجياتها التي حاولنا الوقوف على أهمها في الفصل الثاني مبرزين كيف استطاعت هذه الشركات عن طريقها الهيمنة على اقتصاد عالمي متغير و متقلب، و التي شجعت هذه الشركات على إقامة مرافقها الإنتاجية في أكثر المواقع فائدة في الكرة الأرضية، كما أن اعتمادها على تلك الاستراتيجيات المدروسة و المحكمة جعلتها تظفر ببعض المزايا التي تتضمن بعض الفوائد كوجود أعداد غفيرة من قوة العمل الماهرة ذات الأجر المنخفضة، و القرب من منافذ التسويق، و المزايا الضريبية و السيطرة على منافذ التكنولوجيا عن طريق تبنيتها لإستراتيجية البحث والتجديد التكنولوجي التي تبين أن الشركات المتعددة الجنسيات تخصص جزءا كبيرا من المبيعات في الإنفاق في مجال البحث والتطوير R&D واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي مكنتها من تحقيق قدر كبير من المرونة الإنتاجية وتخفيض نفقات الخدمات المتعلقة بالإنتاج والمعلومات عبر شبكات الانترنت.

و بامتلاكها للتكنولوجيا استطاعت الشركات أن تحكم قبضتها على أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي إذا لم نقل أبرزها وهذا ما تم إظهاره في الفصل الثالث عن طريق تعريف التكنولوجيا و تبين أهميتها في المعادلة الاقتصادية خصوصا في الآونة الأخيرة، ما جعل من الدول النامية تسعى بجهد إلى اكتساب هذه التكنولوجيا بغية تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية، عن طرق نقلها و استقطابها من الدول المتقدمة التي تنوب عنها شركاتها العملاقة، لذا بينا في نفس الفصل أبرز و أهم السبل و الطرق التي تنقل بها التكنولوجيا و التي تتطابق مع استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات و بالأخص تلك الاستراتيجيات التي تنتهجها بغية الدخول و غزو الأسواق، ما يجعلنا نقول أن عملية نقل التكنولوجيا منوطة بالإستراتيجية التي تعتمدها الشركة المتعددة الجنسية، فان اختارت إستراتيجية النمو و التوجه نحو الأسواق العالمية عن طريق الاستثمار الأجنبي فهي تختار الإستراتيجية و نمط النقل عينه و المتمثل في طريق الاستثمار الأجنبية المباشرة، كما أن الدراسة ظهرت أن نقل التكنولوجيا أصبح مدخلا إستراتيجيا هو الآخر .

كما أظهرنا الطرق المنهجية الصحيحة التي يتوجب على المتلقي اعتمادها بغية جعل عملية النقل التكنولوجي نقلا فعلا و مضمنا و هذا عن طريق تتبع الخطوات التالية قصد تحقيق ما يعرف بالاكتساب الذي يعد ثمرة سلسلة متناسقة تبدأ بالنقل ثم التوطين و الاستيعاب ثم التوليد.

هذا ما جعلنا نطبقه على البرازيل التي حاولت ومنذ منتصف القرن المنصرم نقل التكنولوجيا عن طريق هذه الشركات العملاقة عن طريق الترحيب بها و فتح أبواب اقتصادها لكنها فشلت في محاولتها الأولى وهذا لجملة من الأخطاء التي وقعت فيها، كعدم اختيار التكنولوجيا و طرق النقل المناسبة، و عدم محاولة مجارات التطورات التكنولوجية لتلك التي استطاعت توطينها .

لكن و بعد جملة من الإصلاحات و التعديلات سرعان ما تداركت الأخطاء و الزلات التي وقعت فيها سابقا عن طريق منح بعض التنازلات التي مكنتها من جلب كم هائل من التكنولوجيا عن طريق جل المنافذ المتاحة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر

والواردات وعقود التراخيص ومراكز البحث والتطوير بالإضافة إلى طلبات البراءات، هذا ما دلت عليه الإحصائيات المعروضة في الفصل الرابع، لكنها لم تكن بالنقل فقط بل حاولت هذه الدولة اكتساب و توطين و حتى خلق التكنولوجيا عن طريق جعل النقل أولى المراحل من ثم ربطها بمراكز البحث و التطوير و تشجيعها وخلق همزة وصل بينها و بين القطاعات الاقتصادية ، كما قامت بالاستثمار في الثروة التي لا تنضب أبداً ألا وهي الثروة البشرية، هذا ما جعل منها ترتقي إلى اكتساب قاعدة اقتصادية تعتمد على التكنولوجيا المتوسطة، فهي من أكبر مصنعي السيارات و الأسلحة في العالم، بل تعدت ذلك إلى اكتساب التكنولوجيا المتقدمة وأحسن دليل على ذلك امتلاكها لأكبر ثالث شركة مصنعة للطائرات على المستوى العالمي، ما يجعلنا نقول أن البرازيل تسير على خطى ثابتة على الدرب المؤدي إلى اكتساب تكنولوجيا سوف تجعل منها نزاحم عمالقة المجال في وقت قريب .

نتائج اختبار الفرضيات

فيما يخص الفرضية الأولى القائلة بان نوع الإستراتيجية المتبعة من طرف الشركة المتعددة الجنسية في الدخول إلي الأسواق هي التي تؤثر علي تحديد نمط نقل التكنولوجيا إلى الدولة النامية فقد أثبتت صحتها وهذا لان الإستراتيجية هي التي تملئ على الشركات المتعددة الجنسيات الطريقة المثلى من اجل فتح وغزو واختراق الأسواق المغلقة أمام منتجاتها عن طريق الصور المختلفة للدخول و التي تعد طرق نقل التكنولوجيا في نفس الوقت كالأستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وعقود التصدير..أخ.

أما فيما يخص الفرضية الثانية التي تقول أن اعتماد الشركة المتعددة الجنسية على إستراتيجية دون أخرى يؤدي إلى تحديد نوع ومستوى التكنولوجيا المنقولة إلى الدولة النامية، فهي صحيحة لان نوع التكنولوجيا و مستواها يتحددان بقناة النقل فعلى سبيل المثال :تقوم الشركات بشكل عام بنقل تكنولوجيات أحدث وأكثر إنتاجية إلى فروعها ، مما توفره لجهات أخرى ، عند اعتمادها على نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى نقل تكنولوجيات أكثر حداثة وإنتاجية بصورة عامة ، بعكس ما يحدث في حالة نقل التكنولوجيا بواسطة الترخيص و التي غالبا ما تكون أقل حداثة من تلك المنقولة بالنمط السابق.

فيما يخص الفرضية الثالثة و التي تشير إلى أن اعتماد البرازيل على اقتصاد السوق و فتح مجال التجارة الدولية وكذا الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى عملية توطين التكنولوجيا المكتسبة من طرف الشركات متعددة الجنسيات فهي اثبت أن هذه المناهج غير كفيلة لوحدها بتوطين و خلق التكنولوجيا بل هي الخطوة الأولى التي يجب أن تتبعها خطوات أخرى كتشجيع البحث العلمي و محاولة خلق الكفاءات أي الربط بين النقل الأفقي و النقل العمودي .

النتائج العامة :

- تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا كوسيلة لإطالة منتجاتها وحتى طرق إنتاجها وهذا ما أثبتته نظرية دورة حياة المنتج بالتفصيل.

- تعد تجارة التكنولوجيا وعملية نقلها من ابرز الوسائل المعتمدة لفتح وغزو واختراق الأسواق المغلقة أمام منتجات الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق الصور المختلفة لنقلها كالأستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وعقود التصدير و التي تعد في الواقع طرقا مختلفة لدخول سوق دولة أجنبية وممارسة النشاط خارج المواطن الأصلية .

- أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد إلى نقل التكنولوجيا وكذا تختار الوسيلة الأنسب التي تتماشى مع استراتيجياتها الرامية إلى الحفاظ على ميزتها التنافسية .

-لا تعد التكنولوجيا مجرد سلعة تباع وتشترى بل هي ثمرة تطور حضاري للمجتمع عن طريق امتلاك جملة من المعارف والخبرات و المهارات.

-إن عملية نقل التكنولوجيا لا تعد هدفا مرحليا ينتهي بمجرد استيراد الآلات و الأساليب الحديثة بل هي عملية تتسم بالاستمرارية بغيت تطوير الإبداع الوطني و تحقيق التناغم بين متطلبات الاقتصاد المحلي و بين التطور العلمي في باقي أقطار العالم .

-إن اعتماد نمط خاطئ في عملية النقل يؤدي إلى فشل العملية و هذا ما أثبتته تجارب النقل التي كانت تتبعها الدول النامية في سبعينيات القرن المنصرم كالنقل عن طريق المفتاح في اليد

-تنقل التكنولوجيا عن طريق إتباع خطوات مدروسة و منهجية بدا باختيار نوع التكنولوجيا و وصولا إلى كيفية تطويعها و مجاراتها عن طريق تشجيع مجال البحث و التطوير في سبيل الانتقال من مرحلة النقل الأفقي للتكنولوجيا إلى نقلها رأسيا.

التوصيات و المقترحات :

-لا يجب الاعتماد على نقل التكنولوجيا عن طريق اقتناء الآلات و المعدات وحتى طرق الإنتاج بل يجب خلق خط موازي يهتم بربط مراكز البحث و التطوير بالقطاعات الاقتصادية بغيت خلق التوازن بين النقل الأفقي و العمودي .

- يجب على الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية و خصوصا المباشرة التسلح بالمعلومات الفنية والاقتصادية والمالية عند التعاقد مع هذه الشركات.

-يجب على الدول التي تسعى إلى نقل التكنولوجيا اختيار التكنولوجيا التي تلائم ظروفها و إمكانياتها المحلية

- تشجيع مراكز البحث و التطوير و زيادة الإنفاق علي نسبته من إجمالي الناتج المحلي لمحاولة الوصول إلى مستوى نظيراتها المتقدمة
- ربط مراكز البحث و التطوير و الجامعات مباشرة بالمؤسسات الصناعية و القطاعات الاقتصادية لتفعيل دور العلم و البحث وجعله يتماشى مع متطلبات الواقع.
- محاولة التوجه نحو نقل التكنولوجيا من الدول الناشئة أي ما يعرف بتعاون جنوب .،جنوب.
- ضرورة مشاركة البلدان النامية في الجهود المبذولة على المستوى العالمي من أجل تصحيح وتقويم تصرفات الشركات متعددة الجنسيات في تعاملها مع بلدان الأقل تقدما.
- رفض التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض شروطاً تعسفية و تقييده فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا و التقانه أو التصدير أو أنها تقدم منتجات غير ملائمة.
- مطالبة الشركات متعددة الجنسيات بتحويل الأبحاث والتطوير و نقلها إلى المناطق التي تعمل فيها وتوفير التدريب والتعلم الكافيين للقوى العاملة وذلك في مجالات الإدارة والتشغيل في نطاق المشروعات التي تنفذها هذه الشركات.
- الحرص على اكتساب التكنولوجيا والمعرفة من خلال الاستثمار وعقود نقل التكنولوجيا، عن طريق فرص بدأ التدريب منذ الاتفاق مع الشركة الأجنبية، وهذا بإرسال العدد اللازم من المختصين ليعملوا يدا بيد ومنذ بداية المشروع .
- الاستفادة من الخبرات الوطنية الموجودة في الخارج عن طريق استعادة ما يعرف بالعقول المهاجرة، أي توفير المناخ المناسب لهذه الطبقة من الناس قصد الاستفادة من معارفهم و خبراتهم

أفاق الموضوع

لقد تناولت هذه الدراسة تأثير الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات المتعدد الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية مع الاعتماد على دراسة حالة البرازيل، لكنها لم تخلو من النقائص نظرا لاتساع الموضوع وعدم إمكانية معالجته من جهة أخرى، فيمكن التوسع في دراسة بعض جزئياته فمثلا يمكن اعتماد المواضيع التالية:

الشركات متعددة الجنسيات وعملية نقل التكنولوجيا في الوطن العربي .

الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في نقل التكنولوجيا إلى الجزائر.

دور التحالفات الإستراتيجية في نقل التكنولوجيا في مجال الصناعات المتطورة في الجزائر.

تأثير ثورة المعلومات (الموجة الثالثة) في عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

تطبيق نظرية الألعاب على طرق نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

نقل التكنولوجيا في مجال الطاقات النظيفة و المتجددة.